الأهرام

المصدر: الحياة

التاريخ : ١٨ ديسمبر ٢٠٠٤

"توجيهات" حكومية للقطاع الخاص بالتعاون مع اسرائيل

□ اختلطت الأوراق في شأن التعاون المصري مع إسرائيل، خصوصاً بعد توقيع اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة والمعروفة باسم «الكويز». وتتفق غالبية المسؤولين والخبراء على أن توقيع الاتفاق «لا يعني تطبيعاً بالمعنى المعروف بين مصر وإسرائيل» معتبرين أنه مجرد اتفاق تجاري في قطاع معين. واستبعدت جمعية رجال الأعمال أي تبادل زيارات مع نظيرتها في إسرائيل، كما استبعدت الأوساط المصرفية أي تعاون بين المصارف المصرية ونظيرتها الاسرائيلية في حين سيكون ملف الغاز الوحيد المؤهل للحسم في الفترة المقبلة على أن ينفذه القطاع الخاص من دون تدخل حكومي.

□ *القاهرة - جابر القرموطي*

■ تلقى القطاع الخاص في مصر إشارات رسمية (توجيهات) بالتعاون مع اسرائيل بصورة أكبر وبما يتفق مع المصالح الوطنية أولاً وأخيراً». وقد يكون ملف تصدير الغاز المصري إلى اسرائيل مقدمة لتنفيذ هذه الاشارات إذ سيتم في غضون أيام معاودة مفاوضات تصدير الغاز بين القطاع الخاص في مصر وشركة كهرباء اسرائيل بعيداً عن التدخل الحكومي إذ ستطلع الحكومة فقط على اجراءات الاتفاق وتُدقق في مدى ملاءمته للأمن القومي وللمصالح الوطنية، وهل سيحقق الهدف منه أم لا، على رغم أن الحكومة لا تُمانع حالياً في ذلك.

وقال اقتصادي بارز لـ«الحياة» أن اتفاق المناطق الصناعية فتح الباب بالفعل أمام «تعاون اسرائيلي - مصري غير مسبوق» في الجانب الاقتصادي على الأقل. مشيراً إلى أن غضب الصناع في المناطق الصناعية التي لم تدخل في الاتفاق، من الحكومة ومطالبتها بضرورة الدخول في الاتفاق حتى لا تُغلق المصانع وتُشرد العمالة. ولم يمانع صُناع الاسماعيلية من التعاون مع اسرائيل طالما هناك حفاظ على المبادئ الأساسية والثابتة وهو الحفاظ على مصالحنا في الأساس والاستفادة من دخول السوق الاميركية الذي يتعامل مع ٤٠ في المئة من تجارة العالم، في الوقت الذي لم يبد الصُناع في الاسكندرية وبورسعيد والقاهرة الكبرى أي رفض للدخول في الاتفاق.

وأضاف الاقتصادي: «بالنسبة لصفقة الغاز فهي لم تعد سراً والمفاوضات قائمة منذ سنوات عدة تستمر حيناً وتتوقف أحياناً» وأكد أنها (المفاوضات) نحو المعاودة بعد توقفها شهوراً عدة.

وتعتبر وزارة البترول أن صفقة الغاز موضوع سياسي أكثر منه اقتصادي وتشير الى أن الصفقة طالما كانت محل تساؤلات في السنوات العشر الماضية وادت تالى بلبلة لا أصل لها خصوصاً أن المسؤولين الاسرائيليين كانوا يؤكدون قرب توقيع الصفقة في أي لحظة.

وترى الوزارة أنه طالما حدثت «الكويز» بين القطاع الخاص في الأساس فإن صفقة الغاز قد تكون في هذا الإطار في ظل عدم ممانعة من اتمام الصفقة لو لم يكن هناك ضرر على البلاد في حال العمل بها.

ولم تنف مصر مفاوضات سابقة مع اسرائيل في شأن الغاز لكنها مفاوضات لا علاقة للجهات الرسمية المعنية بها.

وعن التعاون بين رجال الأعمال في البلدين نفى رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين جمال الناظر أي تنسيق بين الجانبين لتكرار زيارة الوفد

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصري الذي سافر الى تل أبيب عام ١٩٩٤ برئاسة سعيد الطويل رئيس الجمعية السابق. وقال الطويل لـ «الحياة» زيارة الوفد كانت بهدف الاستكشاف فقط في شان اتفاق «الكويز» الذي تم العمل به حالياً، مشيراً الى أن العلاقات كانت في هذا التوقيت هادئة والاجواء معدة لتحديد أطر التعاون، فاتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والاسرائيليين كان في بداية تطبيقه وتمت مباركته دولياً إضافة الى أن الخط الحكومي كان متوازياً مع ما نقوم به وهو أمر عكس ما يحدث حالياً.

واكد الناظر أنه لا تعاون بين الجمعية ونظرائها في اسرائيل حالياً لأن الاجواء ملبدة وضبابية... واذا كانت مصر وقعت «الكويز» مع اسرائيل فهو اتفاق تعاون تجاري فقط لا يرقى إلى ما يصفه البعض بـ «التطبيع الكامل» ولن نطبع مع اسرائيل حالياً.

ورداً على سؤال في حال طلبت منه القيادة السياسية تشكيل وفد لزيارة اسرائيل قال: «في هذه الحالة الأمر يختلف ولن أمانع في ذلك لأن القيادة ستكون حريصة على مصالحنا ومصالح البلاد».

المصارف

من جهة ثانية نفت مصر وبصورة قاطعة ما اثير في شان تعاون مصرفي مع اسرائيل قريباً في إشارة إلى أن التعاون القائم لن يصل الى مرحلة التعاون الكامل إلا بعد عودة الاراضي العربية المحتلة بكاملها وتبني تل أبيب سياسة تختلف عن الحالية المدمرة (...).

وعلى رغم تحفظ عدد من المصرفيين المصريين على استباق تداعيات اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة إلا أن طبيعة العلاقات التي أصبح من المؤكد أن تفرض واقعاً جديداً في ظل الاتفاق يقود الى التساؤل عن طبيعة تنظيم العلاقات المالية بين الجانب المصري والاسرائيلي خصوصاً، وما اذا كان ذلك سيفتح الباب أمام إقبال مصرفي من الجانبين على الوجود داخل سوق كل منهما.

واكد أمين الصندوق في اتحاد المصارف عبد الرحمن بركة أن «من المبكر طرح مثل هذه التساؤلات لأن الأمر يستغرق وقتاً واذا ما نشأت بعض التعاملات ربما اعتمدت في بادئ الأمر على وساطة المصارف الاميركية التي ترتبط بعلاقات قوية بالنظامين المصرفيين في كل من مصر واسرائيل، كما يمكن للمصارف التي تلعب دور المراسلين للقيام بهذه المهمة».

ووجود العلاقات المباشرة «ليس شيئاً مستبعداً وقد يحدث في المستقبل عندما تستقر الأوضاع السياسية في المنطقة وهذا يصدق بصورة كبيرة على قيام المصارف في الجانبين بطرح تجربة افتتاح فروع أو مكاتب لها في الجانب الآخر لأن مثل هذه التجربة في الوقت الراهن يمكن أن تواجه صعوبات عدة» كما قال بركة. وراى رئيس اتحاد المصارف الأسبق الدكتور بهاء الدين حلمي ان المصارف المصرية ستساير رغبة عملائها وطالما كانت للعميل مصلحة في هذا التعامل فإن المصرف الذي يحتفظ بكل تعاملاته، سيكون مجبراً على اداء الخدمات التي يطلبها هذا العميل سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة عن طريق المكاتب والمراسلين.

وفضل حلمي أن تترك العلاقات المصرفية لطبيعة الحاجة التي تقررها علاقات الجانبين اقتصادياً وسياسياً لأن الحساسيات تسقط بمرور الوقت مستبعداً أن يحدث تسابق بين المصارف المصرية على دخول السوق الاسرائيلية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية